الديار

لبنانية - سياسية - مُستقلة الحقيقة في كل دار

٢٠٠٠ ل.ل. | 2000 L.L.

السنة الواحدة والثلاثون - العدد ١٠٧٧٨ – السبت ٤ أيار ٢٠١٩ Samedi 4 Mai 2019 31 eme annee -N" 10778 www.addiyaronline.com ١٦ صفحة

موقوف خطر في قبضة المعلومات... هل يكشف الفساد لدى المسؤولين؟

ذكرت معلومات ان فرع المعلومات اوقف امس المدعو سالم عكاري الذي تدور حوله شبهات لتورطه في اعمال سمسمرة في ملفات قضائية.

ووفق المعلومات فإن سالم عكاري هو موقوف خطر حيث يتوقع مصدر متابع ان يكون عكاري الحلقة الاولى التي تقع من سلسلة كبيرة من المتورطين نظرا لشبكة علاقاته الكبيرة.

فهل يكشف عكاري الفساد لدى المسؤولين؟

النائب عدوان يغرد عن مخالفة تشكل اخباراً للنيابة العامة

ص ٣

الحكومة مُحاصرة برباعية المجتمع الدولي - الشارع - عجز الموازنة والوقت

الموازنة تعجز أمام نفوذ الفساد وإقرارها لن يكون قبل شهر حزيران

بروفسور جاسم عجاقة

نقاشات حادّة طغت على الجلسات الأولى لمجلس الوزراء لبحث الموازنة وكادت تُطيح بها وبجلسات المجلس. وعلى الرغم من تدخّل الرئيس الحريري لتهدئة الأجواء وإرساء جو من النقاش البنّاء إلا أن المعلومات تُشير إلى أن أجواء الجلّسات بقيت محقونة تحت تأثير أربعة عوامل:

أولا - المجتمع الدولي الذي ما يزال غير راض عن الإجراءات المُقترحة الواردة في مشروع موازنة العام ٢٠١٩ والتي يعتبرها غير كافية ولا تُعطي إشارات إيجابية كافية للمجتمع الدوّلي. وتُشير المُعلومات الى أن الجانب الفرنسي بالتحدّيد غير راض عن أداء الحكومة في ما يخصّ الموازنة واعتبر أن إقرارها كان يجب أن يتمّ منذ أكثر من شهر مع إجراءات جريئة أكثر من المطروح.

عدم رضى المجتمع الدوّلي بالمطلق لا يعني أن مؤتمر سيدر مهدّد فالمعلومات تُشير إلى أن المبعوث الفرنسي دوكان صرّح خلال لقاءاته أن المجتمع الدوّلي وفرنسا بالتحديد تُريد مساعدة لبنان ولكن يجب على السلطات اللبنانية أن تعمد إلى إعطاء إشارات إيجابية تستطيع من خلالها فرنسا التسريع في الاستفادة من أموال سيدر. هذه الإشارات الإيجابية تتمثّل بالإصلاحات التي تعهدت الحكومة اللبنانية القيام بها في مؤتمر سيدر وعلى رأسها تخفيض عجز الموازنة. على هذا الصعيد تقول المعلومات ان مُجرّد إقرار موازنة تتمتّع بمصداقية كفيل بتحرير الدفعة الأولى من أموال سيدر والمُقدّرة بأكثر من مليار دولار أميركي.

ثانيًا - الشارع اللبناني وخصوصا القطاع العام الذي يرى في المساس بمكتسباته دون مُعالجة جدّية للفساد في العديد من الأماكن التي لم تتمّ معالجتها بعد، هو أمرا

(تتمة المانشيت ص ١٦)

الموازنة: الحسم الأسبوع المقبل واستبعاد تخفيض الرواتب

بري : الفرصة سانحة لتجاوز الوضع الصعب بإقرار الموازنة

كتب محمد بلوط

يواصل مجلس الوزراء مناقشة الموازنة بوتيرة ناشطة آملا بإقرارها الاسبوع المقبل قبل احالتها الى المجلس النيابي.

ووفقا للمعلومات المتوافرة ورغم التكتم او التحفظ عما يدور داخل المجلس فإن النقاشات التي دارت في الجلستين الاخيرتين تميزت «بالموضوعية وعدم الانفعال» كما عبّر مصدر وزاري.

واضافت ان مجلس الوزراء

(التتمة ص ١٦)

اضراب موضفي مصرف لبنان

فنزويلا وتقرير مولر.. موضوعات مكالمة هاتفية بين ترامب وبوتين

قالت المتحدثة باسم البيت الأبيض سارة ساندرز إن الرئيس الأميركي دونالد ترامب تحدث هاتفيا إلى نظيره الروسي فلاديمير بوتين لنحو «ساعة من الزمن».

وأكدت ساندرز أن تركيز الرئيس خلال المكالمة انصب على «ضرورة مساعدة الشعب الفنزويلي»، في تقرير مصيره، والحصول على كل ما يحتاجه من مواد غذائية، وماء

(تتمة خبر فنزويلا ص ١١)

بخلفيّات صراع على النُفوذ والصلاحيّات وقرارات إداريّة «كِباش» القضاء والأمن يتفاعل... وتدخّلات لضبطه

ناجي سمير البستاني

تفاعلت في الساعات القليلة الماضية عمليّة شدّ الجبال بين «القضاء» مُمثّلاً بمُفوّض الحُكومة لدى المحكمة العسكريّة، القاضي بيتر جرمانوس، من جهة، و«الأمن» مُمثّلاً بالمدير العام لقوى الأمن الداخلي، اللواء عماد عُثمان، من جهة أخرى، وذلك بعد إدعاء القاضي جرمانوس على اللواء عُثمان، بجُرم مُخالفة قرار قضائي، وأحال إدعاءه على قاضي التحقيق العسكري فادي صوّان. فما هي قُصّة هذا الخلاف، وما هي الخلفيّات، وما هي التوقّعات بشأن نهايتها؟

بحسب أوساط مُطلعة إنّ جُذور الخلاف ليست بجديدة، وهي مُرتبطة بصراع مُزمن على الصلاحيّات

(تتمة خبر بخلفيات ص ١٦)

على طريق الديار

اليوم العالمي لحرية الصحافة

«الأمة التي لا ترى صحافتها الغرض العام ولا تشعر بالحاجة الضرورية إلى معالجة قضاياها بالعلم والمعرفة والعقل، بل تقدم لها المواضيع البعيدة عن شؤون حياتها وحاجاتها النفسية والعقلية، أمةٌ تلهو بينما هي تحترق!»

أنطون سعاده

عقوبات اميركية جديدة قد تشمل شركات تعمل بالإمارات

ظريف: الحرب مع اميركا ليست وشيكة لكن حوادث قد تقع

مضيق هرمز

أفادت صحيفة «وول ستريت جورنال» بأن الإدارة الأميركية تدرس إمكانية تشديد عقوباتها ضد إيران كي تشمل مزيدا من الشركات المالية التي تتعاون مع طهران وتزودها بالدولارات.

ونقلت الصحيفة في تقرير نشرته عن مسؤولين أميركيين قولهم إن هذه الخطط التي تعدها وزارة الخزانة الأميركية تهدف إلى حرمان إيران من مصادر العملة الأميركية التي تحتاج إليها الجمهورية الإسلامية لتمويل استيراد البضائع الأساسية من الخارج وتعزيز عملتها الوطنية الريال وتمويل عملياتها في المنطقة.

وأكد شخص مطلع على موقف الحكومة الأميركية للصحيفة أن واشنطن تستعد بالدرجة الأولى لتشديد عقوباتها ضد صادرات البتروكيمياويات الإيرانية، وهي

(تتمة الخبر الايراني ص ١١)

فرنجيّة: حرية التعبير أساس التطوّر

غرد رئيس تيار المردة سليمان فرنجية لمناسبة اليوم العالمي لحرية الصحافة، عبر حسابه على «تويتر» فقال: «حرية التعبير جوهر الحرية وأساس التطور».

الحسن وإبراهيم يطلقان حملة «التوعية على أخطار الفضاء السيبراني»

ص ٥

تدشين قاعة ليلى الصلح حماده

وزير السياحة والصلح يقصان شريط الافتتاح

(التفاصيل ص ٥)

مليون سوداني أمام وزارة الدفاع للمطالبة بإدارة مدنية ص ١١

في الجمعة الـ ١١ : الجزائريون يواصلون الاحتجاج حتى رحيل رجال بوتفليقة ص ١١

بعد صد ورد.. واشنطن تغري أنقرة بعرض «باتريوت» جديد ص ١١

مادورو يحصّن الجيش لمحاربة كل الانقلابيين وغوايدو : للنزول الى الشوارع ص ١٢

الجيش الروسي صد هجوما على قاعدة حميميم ص ١٢

روسيا اليوم : وفد يهودي الى السعودية بدعوة من رابطة العالم الإسلامي ص ١٢

الكونغرس يفشل في وقف إنهاء دعم عمليّات التحالف في اليمن ص ١٣

الحكومة مُحاصرة برباعية المجتمع الدولي - الشارع - عجز الموازنة والوقت

(تتمة المانشيت)

مرفوضا. وسلسلة الإضرابات التي بدأت في اليومين الماضيين وتمتدّ حتى اليوم هي عيّنة عما يُخطّط له الشارع مع تحذيرات من العديد من النقابات العمّالية وعلى رأسها الإتحاد العمالي العام بإضراب مفتوح إذا ما تمّ المسّ برواتب الموظّفين (كل يوم إضراب يُخسّر الاقتصاد من ٥٠ إلى ٢٠٠ مليون دولار أميركي بحسب نسبة الإلتزام بالإضراب).

في الواقع الشارع اللبناني هو العامل الذي يُقلق الأكثر القوى السياسية من ناحية أن مواجهة شاملة بين السلطة والشارع قد تؤدّي إلى إضعاف الحكومة والقوى السياسية من خلال خسارة التأييد الشعبي. هذه النقطة الأخيرة تُثير الحذر بين أطراف الحكومة الذين يخشون من أن تعمد إحدى هذه القوى إلى ركوب موجة الشارع وبالتالي قطف ثمارها في الإنتخابات النيابية بعد ثلاثة أعوام.

ثالثا - أرقام المالية العامّة التي تحدّ بشكل كبير من هامش تحرّك الحكومة وتجعل خيارات تخفيض العجز محدودة خصوصا في ما يخص إجراءات التقشّف. فالمواد ٤٣ إلى ٥٩ الغائبة في مشروع موازنة العام ٢٠١٩ المُسرّب إلى الإعلام، تحوي على كل المواد الحساسة والخلافية من رواتب القطاع العام إلى رواتب النواب والوزراء مرورًا برواتب العسكريين والتدبير رقم ٣ والضريبة على القيمة المُضافة وضريبة على صفيحة البنزين والضرائب على المصارف ومُساهمة هذه الأخيرة في خفض خدمة الدين العام...

هذه المواد تُناقش في مجلس الوزراء بعيدًا عن الإعلام وفي ظل أجواء محقونة حيث ان كل طرح يُلاقي مناصرين ومُعارضين في مجلس الوزراء. وتُشير مصادر مُقرّبة من أحد الأحزاب الفاعلة في الحكومة إلى أن هناك استحالة للمسّ برواتب القطاع العام بما فيها رواتب العسكريين والمُتقاعدين منهم نظرًا إلى ردّة فعل الشارع التي قطعت الطريق على إمكانية المضي في مثل هذا الطرح.

رابعا - الوقت الذي أصبح ينفذ تدريجيًا مع دراسة مشروع الموازنة في الشهر الخامس من السنة مع العلم أن إقراره لن يكون في أحسن الأحوال قبل نهاية الشهر. حتى أن وزير المال على حسن خليل يتوقّع إقرار الموازنة في شهر حزيران كما تنص عليه اقتراحات المواد التي تُشير إلى أن بدء العمل بالإجراءات يبدأ من الأول من تموّز ٢٠١٩ أي أنه يستبعد إقرارها في شهر أيار وإلا لكان وضع تاريخ بدء التطبيق من أول حزيران ٢٠١٩ لزيادة المفاعيل الإجرائية للموازنة.

إلى جانب هذه القيود الأربعة التي تحدّ من الخيارات المطروحة، برز البارحة نوع أخر من القيود وتمثّل بموقف لجمعية التجّار ترفض فيه فرض أي رسوم على الإستيراد. هذا الطرح الذي قام به وزير الاقتصاد والتجارة ينصّ على فرض رسوم بنسبة ٣٪ على مدى ثلاث سنوات ويشمل كل البضائع المستوردة بإستثناء المواد الأولية والمعدات التي تستخدم في الإنتاج المحلي. لكن هذا الطرح واجهه بالرفض وزير المال ووزير الاتصالات اللذان قالا إن هذه الزيادة سيتحمّلها المواطن اللبناني وبالتالي سترفع من الأسعار.

في الواقع مثل هذا الطرح قدّ يجلب إلى الخزينة مبلغًا يتراوح بين ٤٠٠ إلى ٦٠٠ مليون دولار سنويا وقدّ يغني عن أي مسّ بأجور القطاع العام وهو بالتالي إجراء جيد نظرًا إلى نسبة الاحتكار المُرتفعة في مجال الاستيراد. مع العلم أن هناك نوعاً من الظلم قد يلحق بموظّفي القطاع الخاص من ناحية تحميل موظّفي القطاع الخاص والمهن الحرّة كلفة أعلى من موظّفي القطاع العام (الذين استفادوا من سلسلة الرتب والرواتب). عمليًا تبقى إيجابيات هذا الطرح أكثر من سلبياته خصوصًا في ما يتعلّق بدعم الإنتاج الوطني وتحفيز القطاع الخاص على زيادة وتنويع الإنتاج الصناعي والزراعي. الجدير ذكره أن لبنان يستورد بما قيمته ٢٠ مليار دولار أميركي مما يُؤثّر سلبًا في الشركات واليد العاملة اللبنانية ويؤدّي إلى خروج ٢٠ مليار دولار أميركي من الاقتصاد اللبناني وينعكس سلبًا على ميزان المدفوعات وبالتالي على الليرة اللبنانية.

المُشكلة التي تواجه مشروع موازنة العام ٢٠١٩ تتمثّل بعدم قدرة الإجراءات الواردة في مشروع موازنة العام ٢٠١٩ على لجم العجز. وحساباتنا الأولية تُشير إلى أن العجز الذي سيتمّ تحقيقه خلال العام ٢٠١٩ سيكون بأفضل الأحوال ٦,٥ مليار دولار أميركي أي ما يوازي عجز العام ٢٠١٨ وذلك بفرضية أن الحكومة تشدّدت في تطبيق بنود الموازنة وأن أسعار النفط لم ترتفع أكثر. بالطبع هذه الأرقام تبقى أوّلية نظرًا إلى غياب المواد ٤٣ إلى ٥٩ من مشروع الموازنة المُسرّب إلى الإعلام والذي يمنّع القيام بتقديرات دقيقة.

إذًا ما هي الإصلاحات التي ينتظر المجتمع الدولي من الحكومة القيام بها وكيف لها أن تُخفّض من عجز الموازنة؟

أولا - محاربة الفساد الذي يحوي على عدّة نقاط إصلاحية منها توقيع لبنان على معاهدة الأمم المُتحدة لمكافحة الفساد، تعيين وزير دوّلة لمُكافحة الفساد، وجود وزير دولة للشؤون الإدارية، إقرار قانون حق الوصول إلى المعلومات، قانون لحماية المبلغين عن الفساد، استراتيجية وطنية لمكافحة الفساد وقانون لإنشاء هيئة وطنية لمكافحة الفساد؛

ثانياً - طريقة ادارة الاموال العامة الواجب اعتمادها يفرض انشاء وزارة للتخطيط تدبر امور البلد تنموياً واقتصادياً وكيفية توزيع الاموال على المشاريع ومدى الحاجة اليها واقرار الموازنات في مواعيدها، تحسين الشفافية في الموازنة العامة وآلية تحضيرها، تحسين إدارة التحصيل الضريبي وإدارة الدين العام، إنشاء الحكومة الإلكترونية، تحسين آلية المناقصات العمومية والشفافية في المشتريات؛ وإصلاحات في الجمارك تهدف إلى وضع المعاملات عند حصولها على نظام المعلوماتية التابع للجمارك؛

ثالثًا - تحديث وإعادة هيكلة الإدارة العامة بعد إقرار القانون رقم ٤٦/٢٠١٧ (سلسلة الرتب والرواتب) وذلك من خلال الخطوات الآتية : منع جميع حالات التوظيف والتعاقد بما في ذلك قطاع التعليم والقطاع العسكري وذلك على جميع المستويات والاختصاصات وفي المشاريع المشتركة مع مختلف المنظمات الدولية، ما لم يقرر مجلس الوزراء عكس ذلك وبعد إجراء دراسة جدوى، لعتماد نظام موحد للمساهمات الاجتماعية للحكومة، مراجعة سياسة الدعم ومساهمات الدولة في الصناديق، تحديد نفقات الوقود في الإدارات العامة، وإجراء مسح شامل يوضح الوظائف التي تتطلبها الإدارة للقيام بالمهام الموكلة إليها مع توصيف وظيفي وعدد الموظفين والمقاولين والمتعاقدين مهما كانت صفتهم كما وتحديد الاحتياجات والفائض والكلفة الحالية والمستقبلية لليد العاملة في القطاع العام، واعتماد استراتيجية لمكننة الإدارة العامة؛

رابعًا - زيادة الشفافية وتتضمّن مكننة المحاكم في لبنان، قانون الشفافية في قطاع الغاز والنفط وإقرار المعاملات الإلكترونية؛

خامسًا - تحسين بيئة الأعمال وذلك من خلال تعديل قانون التجارة وبيئة الأعمال (تم من خلال القانون ٨٣)، إقرار قانون الوساطة القضائية، وتحسين تمويل الاقتصاد وذلك من خلال إصلاح الأسواق المالية التي تمّ إقرار قوانينها وتحتاج إلى تعيينات من قبل مجلس الوزراء.

مما سبق نرى أن هذه الإصلاحات تنقسم إلى قسمين منها ما هو من اختصاص مجلس النواب (الرئيس برّي صرح أن المجلس قام بإقرار خمس أسداس ما هو مطلوب منه) والأخر من اختصاص الحكومة. وما يُمكن ملاحظته منها أنها تدور حول ثلاثة محاور: مكافحة الفساد، تحسين أداء المالية العامة والإدارة، وتحسين بيئة الأعمال. والمحوران الأولان قادران وحدهما على توفير كمّ هائل من الأموال لمصلحة خزينة الدوّلة اللبنانية، فكلفة الفساد على لبنان والتي قمنا بحسابها هي ١٠ مليار دولار سنويًا تنقسم إلى ٥ مليار دولار أميركي خسائر مباشرة (منها ٤ مليار دولار أميركي تهرّب ضريبي) و٥ مليار دولار أميركي خسائر غير مباشرة تتمثّل بفرص اقتصادية ضائعة على الاقتصاد كانت لتدخل إلى الخزينة كمّاً هائلاً من الأموال. ويبقى الأهمّ وهذا ما ينتظره المُجتمع الدوّلي هو البدء فعّليًا بمكافحة الفساد الذي عماده القوانين المُقرّة ورمّحه تنفيذ هذه القوانين.

وإذا ما أخذنا العجز المُتراكم منذ العام ٢٠١١ وحتى العام ٢٠١٨ واحتسبنا العجز الناتج من الفساد وسوء الإدارة وقمنا بفرضية استثماره في الاقتصاد، لكان حجم الاقتصاد اللبناني اليوم يفوق الـ ١١٠ مليار دولار أميركي. إذًا نرى مما تقدّم أن هذه البنود الإصلاحية الآنفة الذكر لا تُخفّض عجز الموازنة فحسب، بل تدعم الاقتصاد وتُكبّر من حجمه من خلال استثمار الفائض في الماكينة الاقتصادية.

على كل النظر إلى مشروع موازنة العام ٢٠١٩ لا يُشير إلى أن هذه البنود معالجة، بل أن هناك قسماً فقط يتعلّق بأجور الموظفين التي يتمّ قبضها من دون قاعدة قانونية فعّلية (عرف) وبالتالي يُمكن إدخالها في خانة الهدر وأتى هذا المشروع ليضع حدًا لها. وبالتالي فإن نقاط الفساد التي تُخسّر الدولة الكمّ الأكبر من الأموال لم تتمّ مُعالجتها وقد يعود السبب ربما إلى نفوذ المُستفيدين والذي يمنع الحكومة من أخذ خطوات جريئة ينتظرها بتلهّف المجتمع الدولي والأسواق المالية.

يبقى القول إن الظاهر هو أن الموازنة عجزت أمام الفساد ولكن يتوجّب إعطاء الحكومة الفرصة لإنهاء دراسة المشروع وإقراره للحكم على النتيجة.

الموازنة: الحسم الأسبوع المقبل واستبعاد تخفيض الرواتب

(تتمة ص ١)

لم يحسم بنودا واموراً عديدة رغم حلحلة عدد من البنود الاخرى. وابرز البنود التي لم تحسم البند المتعلق بطريقة التعاطي مع تعويضات العسكريين والتدبير رقم ٣، مع العلم ان خيار التخفيض من الرواتب صار امرا مستبعدا وغير مطروح.

وتضيف المعلومات انه بالنسبة للموظفين المدنيين فإن تخفيض الرواتب امر مستبعد ايضا باستثناء الرواتب العالية خصوصا للموظفين في بعض الادارات والمؤسسات العامة.

ويقول مصدر مطلع في هذا المجال ان هناك اطرافا داخل مجلس الوزراء لم تسقط من حساباتها فكرة تخفيض الرواتب على اساس الشطور، مع اعفاء رواتب الفئات محدودة الدخل او المتوسطة من هذا التخفيض.

ويضيف أن النقاش الذي دار سابقا في نطاق ضيق تركز على مسألة تحديد الراتب الحد الاقصى غير الخاضع للتخفيض وقيل انه طرحت اقتراحات عديدة منها تخفيض الرواتب التي تتجاوز الخمسة ملايين ليرة الى عشرة ملايين نسبة عشرة في المئة، وتخفيض الرواتب الاعلى ١٥٪.

وحسب المصدر فإن مثل هذه الاقتراحات تواجه معارضة من قسم من مجلس الوزراء، وان هناك خلافات حولها، عدا المحاذير من ردود الفعل التي يمكن ان تحصل في حال سلك مجلس الوزراء هذا الخيار، لاسيما ان هناك فترة زمنية غير قصيرة لمناقشة مجلس النواب للموازنة ما يعني ان الردود ربما تتسع وتحدث تداعيات في الشارع.

ووفقا للاجواء التي سجلت في الايام القليلة الماضية فإن هناك نوعا من الحذر والارباك يسودان النقاشات داخل مجلس الوزراء خصوصا في ظل ردود الفعل التي سجلت مؤخرا في الشارع لاسيما من المتقاعدين والعسكريين منهم على وجه الخصوص.

وتشير المعلومات الى ان مسألة حسم ٣٪ من معاشات المتقاعدين لم تسحب من النقاش داخل الحكومة وان الامور ما زالت غامضة ومبهمة.

وفي ظل هذا المشهد الذي تختصره اجواء مناقشة الموازنة وتداعياتها، نقلت مصادر بعبدا عن رئيس الجمهورية تأكيده أن «لبنان يمر على الصعيد الاقتصادي والمالي بظرف غير عادي، ومن الطبيعي الانصراف الى معالجته بكل جهد ومسؤولية»، لكنها استبعدت في الوقت نفسه سلوك خيار تخفيض رواتب الموظفين عسكريين ومدنيين.

اما في عين التينة فقد نقل الزوار عن الرئيس بري قوله «اننا امام فرصة سانحة لكي ننقذ البلد من هذا الوضع الصعب، وان الامل هو بالاسراع في اقرار الموازنة واحالتها الى مجلس النواب الذي سيتحمل مسؤولياته في درسها واقرارها».

ولم يخف استياءه من الاجواء او بعض المواقف والتجاذبات، مذكراً انه كان اكد منذ البداية على مناقشة الموازنة داخل جدران مجلس الوزراء.

والجدير بالذكر ايضاً ان الامين العام لحزب الله السيد حسن نصر الله كان اكد اول من امس على هذا الامر ايضاً. وقد جدد نائبه الشيخ نعيم قاسم هذا التأكيد، مشيراً الى ان الحزب «لم يبد رأيه بالموازنة على المستوى الاعلامي، كما فعل بالنسبة للكهرباء، ولم يدخل في سجالات ليبين للناس انه شعبي وانه يحمل لواء المستضعفين والفقراء، لاننا واثقون ان هذه الافكار التي اقتنعنا بها اذا ناقشناها داخل مجلس الوزراء وحاولنا ان نتفاهم مع شركائنا في الوطن سنخرج بنتيجة معقولة».

وحظيت دعوة السيد نصر الله المصارف الى تحمل مسؤولياتهم الوطنية باهتمام الاوساط السياسية، وذكرت بما كان اكد عليه الرئيس بري في عام ٢٠١٧ خلال مناقشة واقرار سلسلة الرئيس والرواتب.

ووفقاً لمصادر مطلعة فان دعوة الامين العام لحزب الله تنطلق من «الحاجة الى ضرورة ان تتحمل المصارف جزءاً من عبء الازمة المالية والاقتصادية لان الارباح والفوائد التي كسبتها هي كبيرة ولا حاجة لذكرها».

واضافت المصادر «هذا لا يعني ان في نية احد ان يحمل المصارف فوق او خارج امكاناتها او يطالب بإجراءات قد تضر القطاع المصرفي لا سمح الله، لكن هناك اموراً عديدة يمكن اعتمادها».

فالى جانب رفع الغرامة على الفوائد المصرفية من ٧ الى ١٠ في المئة، هناك اجراءات اخرى عديدة منها الاكتتاب على مدى خمس سنوات بصفر او بواحد في المئة».

وفي خصوص الرسوم والضرائب اكدت مصادر وزارية ان مسألة زيادة ضريبة الـ T.V.A غير مطروحة اصلاً، وانه لم يجر اي نقاش داخل مجلس الوزراء حول مثل هذا الموضوع.

كما جددت نفيها النية او الرغبة في زيادة سعر المحروقات لمصلحة خزينة الدولة.

وامس اكد وزير المال علي حسن خليل خلال رعايته المؤتمر العام لاتحاد نقابات عمال البلديات على الا القوى العسكرية ولا الامنية ولا الموظفين، ولا ذوي الدخل المحدود والمتوسط سيصابون بأي خفض او ضرب لحقوقهم ورواتبهم».

ورأى «ان قيام البعض بخلق معارك وهمية خلال مناقشة مشروع الموازنة هو للتغطية على بعض التجاوزات والمخالفات».

إشكال في كركول الدروز على خلفية نزع علم للاشتراكي

حصل اشكال مساء امس في محلة كركول الدروز مار الياس على خلفية محاولة نزع علم للحزب التقدمي الاشتراكي.

وعلى الفور، حضرت عناصر قوة من الجيش اللبناني، وعملت على فض الإشكال.

وأفادت لاحقاً مصادر الحزب التقدمي الاشتراكي ان إشكال كركول الدروز وليد ساعته وانتهت كل ذيوله.

بخلفيّات صراع على النُفوذ والصلاحيّات وقرارات إداريّة «كِباش» القضاء والأمن يتفاعل... وتدخّلات لضبطه

(تتمة خبر بخلفيات)

بين الطرفين، خاصة في الملفّات الكبرى وُصولاً إلى الروتينيّة اليوميّة منها، وكذلك بصراع مُزمن بخلفيّات مُرتبطة بالنُفوذ الداخلي على الصُعد الأمنيّة والقضائيّة، يُضاف إليها خلاف مرجعيّات سياسيّة على بعض التعيينات في أقسام تابعة لمديريّة قوى الأمن الداخلي، مُشيرة إلى أنّ هذه الخلافات تكاثرت وأخذت منحًا تصاعديًا خطيرًا في الأشهر القليلة الماضية. وأوضحت أنّه مطلع نيسان الماضي إدعى مُفوّض الحُكومة لدى المحكمة العسكريّة، القاضي بيتر جرمانوس، على شعبة المعلومات، بجرائم تسريب وتحوير تحقيقات أوّليّة، وتشويه وقائع، وإحتجاز أشخاص قيد التوقيف خارج المُهل القانونيّة بأسابيع، والتمرّد على سُلطته كضابطة عدليّة تعمل تحت رقابته، إلخ. وتابعت أنّه بعد ذلك، وفي مُنتصف شهر نيسان الماضي، وجّه مُفوّض الحُكومة لدى المحكمة العسكريّة إلى قائد الدرك العميد مروان سليلاتي، إستنابة قضائيّة، كلّفه بمُوجبها إيداعه مُختلف الأذونات المُعطاة لحفر آبار إرتوازيّة ومُخالفات بناء.

ولفتت الأوساط المُطلعة إلى أنّ المدير العام لقوى الأمن الداخلي، اللواء عماد عُثمان، وإنطلاقًا من كونه يُعارض أن تُنفّذ أي وحدة عسكريّة في قوى الأمن الداخلي، أي تكليف من القضاء العسكري مُرتبط بالقرارات الإداريّة لمؤسّسة قوى الأمن، من دون أن يكون مُطلعًا عليه من جهة، ومُبرّرًا قانونًا من جهة أخرى، أصدر في المُقابل وبشكل سريع، برقية داخليّة طلب فيها إيداعه مُختلف الكُتب والتكاليف الصادرة عن النيابة العامة العسكريّة والخاصة بأعمال الضابطة الإداريّة للوقوف على تفاصيل هذه التكاليف، قبل أن تمرّ الأيّام والأسابيع، من دون تنفيذ مطلب القاضي جرمانوس. وأضافت الأوساط أنّه على الرغم من أنّ قائد الدرك سُمّي من قبل «التيّار الوطني الحُر»، فإنّ سُلطته تخضع لمدير عام قوى الأمن الذي كان قد عُيّن بدوره في منصبه من جانب «تيّار المُستقبل»، ما يعني أنّ العميد سليلاتي لا يُمكنه التنفيذ بدون «ضوء أخضر» من اللواء عُثمان.

وتابعت الأوساط المُطلعة أنّه على الرغم من تدخّل أكثر من مرجعيّة سياسيّة رفيعة لحلّ الخلاف، ولا سيّما مُحاولة تمرير أحد الحُلول «على الطريقة اللبنانيّة» - إذا جاز التعبير، بمعنى تنفيذ الإستنابة القضائيّة لعدم كسر هيبة مُفوّض الحكومة لدى المحكمة العسكرية، بالتزامن مع الحفاظ على موقع مدير عام قوى الأمن الداخلي وكرامة ضبّاط وأفراد المؤسّسة، أمام القضاء، إلا أنّ هذه المساعي فشلت نتيجة تمسّك القاضي جرمانوس بضرورة إجراء تحقيقات مُفصّلة وجدّية في الإتهامات التي وجّهها، في مُقابل تمسّك اللواء عُثمان برفض الخضوع، طالما أنّه لم يتمّ إرتكاب أي جُرم يدخل ضُمن نطاق صلاحيّات القضاء العسكري المُحدّدة ضُمن نُصوص قانونيّة واضحة. وكشفت الأوساط نفسها أنّ ما زاد الطين بلّة، خاصة لجهة تضارب صلاحيّات الإشراف على التحقيقات، أنّ شعبة المعلومات قامت في المرحلة الأخيرة بكشف وقائع مُوثّقة

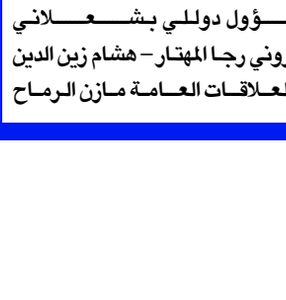

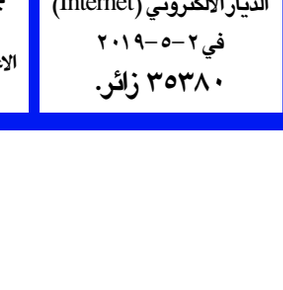

مُرتبطة بملفّات فساد عدّة، منها ما طال مُساعدين قضائيّين، حيث تمّ بعدها كفّ يد أكثر من قاض عن العمل بناء على قرارات من هيئة التفتيش القضائي ووزير العدل ألبير سرحان، علمًا أنّ القاضي جرمانوس يعتبر الشعبة المذكورة ضابطة عدليّة يجب أن تعمل بإشارته وتحت مراقبته وليس بشكل مُستقلّ عنه.

وبحسب الأوساط المُطلعة فإنّ إتصالات عدّة جرت في الساعات الماضية، لإبعاد الخلاف المُتفاقم بين «القضاء» و«الأمن» عن الإعلام، حفاظًا على هيبة الدَولة، وصونًا لمُؤسّساتها الأمنيّة والقضائيّة، خاصة وأنّ من شأن أي تسريبات إعلاميّة، نقلاً عن المصادر القضائيّة أو الأمنيّة المَعنيّة بالخلاف، أن يُعقّد الأمور أكثر، وأن يرفع مُستوى التحدّي بين الجهات المعنيّة. وأضافت الأوساط نفسها أنّه في الوقت الذي تُصرّ بعض المصادر على أنّ الموضوع مُرتبط بتحقيقات مهنيّة محضّ، تدخل في سياق الحرب الحالية المَفتوحة على الفساد وعلى المُخالفات القانونيّة على أنواعها - أيًا يكن من يقوم بتغطيتها، تُؤكّد مصادر أخرى في المُقابل أنّ الموضوع تحوّل إلى معركة إثبات وُجود بخلفيّات سياسيّة محض، وإلى معركة للنيل من سُمعة اللواء عُثمان شخصيًا، ربّما تمهيدًا لإزاحته من منصبه مُستقبلاً!

ورأت الأوساط المُطلعة أنّ حلّ الصراع الحالي بين «القضاء» و«الأمن» لا يُمكن أن يتم إلا بتدخّل مُباشر من جانب مجلس الوزراء مُجتمعًا، بما يُمثّله من سُلطة تنفيذيّة عليا، وكذلك بتوافق سياسي بين كل من «تيّار المُستقبل» من جهة و«التيّار الوطني الحُرّ» من جهة أخرى، بشكل يُعيد ضبط عمل المؤسّسات الرسميّة الخاضعة لسُلطة الدَولة، ويُعيد تنظيم وفصل صلاحيّات وسُلطات كل منها. وإستبعدت الأوساط خُضوع اللواء عُثمان للتحقيق أمام القضاء، خاصة وأنّ إستدعاءه لا يكتمل ما لم يترافق مع إذن من وزارة الداخليّة، حيث أنّه بحسب القوانين المرعيّة، لا يمثل أي مدير عام أمام القضاء إلا بعد إستحصال القاضي على إذن من الوزير الذي يدير الوزارة التي يتبع لها المدير العام المُستدعى، وبالتالي إنّ حالة إستدعاء اللواء عُثمان للتحقيق تستوجب أوّلاً الإستحصال على إذن بذلك من جانب وزيرة الداخليّة ريّا الحسن. وختمت بالقول إنّه إنطلاقًا من كل ما سبق، الحلّ لن يكون إلا بتسوية سياسيّة تُعيد لكل موقع سُلطته، والأهمّ تُعيد للدولة هيبتها!

رئيس التحرير
رضوان الذيب

- مديرة الاخبار الداخلية والمحلية والعامة نجوى مارون
- مسؤول الاخبار الدولية ميشال نصر
- مسؤول الاخبار الاقتصادية جوزف فرح
- مسؤول قسم الرياضة جلال بعينو
- مسؤول قسم الاخراج سمير فغالي
- رئيس القسم الفني وجيه علي
- المدير المالي عماد معلوف
- المدير المسؤول دوللي بشعلاني
- الموقع الالكتروني رجا المهتار - هشام زين الدين
- مسؤول العلاقات العامة مازن الرماح

بلغ عدد الزوار على موقع الديار الالكتروني (Internet) في ٢-٥-٢٠١٩
٣٥٣٨٠ زائر.

طبع من الديار في ٢ - ١ - ٢٠١٨ ١١١٥٦
بيع من الديار في ٢ - ١ - ٢٠١٨ ٦١٢٤
هاتف: ٢-١-٠٥/٩٢٣٨٣٠ - ٠٣/٨١١٧٨٥ - فاكس: ٠٥/٩٢٣٧٧٣
الاعلانات: ٩٢٣٧٧٠-٩٢٣٧٦٧-٩٢٣٧٦٨-٩٢٣٧٧٦-٠٥ - فاكس: ٠٥/٩٢٣٧٧١
info@addiyaronline.com